

نيويورك تايمز: رحلة وائل حنا.. من الصفقات المتعثرة إلى احتكار اللحوم



نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً مطوّلاً سلط الضوء على مسيره رجل الأعمال المصري وائل حنا وما وراء صعوده في السنوات الاخيرة وصولاً إلى اتهامه في قضية فساد السيناتور الأمريكي بوب مينينديز.

ووفق التقرير الذي أعدّه مجموعة من المراسلين، فقبل خمس سنوات فقط، كان وائل حنا يعاني من سلسلة من الصفقات التجارية السيئة في نيوجيرسي، بعد أن حاول إطلاق موقف للشاحنات، ومطعم إيطالي، وخدمة ليموزين وشركات أخرى دون أن يحقق نجاحاً يُذكر على الإطلاق.

بعد ذلك، بدأ صديقه بمقابلة السيناتور روبرت مينينديز من نيوجيرسي، وهو أحد أقوى الديمقراطيين في مجلس الشيوخ الأمريكي. وسرعان ما قدم حنا السيناتور مينينديز، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، إلى دائرة متنامية من المسؤولين المصريين، واتخذت حظوظ حنا منعطفاً جديداً: فقد أصبح المورد المحنك لجميع الأطعمة الحلال إلى مصر. وقال ممثلو الادعاء، إنه ربح ما يكفي من المال لرشوة مينينديز بسبائك ذهبية وكميات كبيرة من النقود.

ويواجه حنا ومينينديز وآخرين الآن تهماً فيما وصفه المدعون بأنه مخطط فساد واسع النطاق - وهو المخطط الذي يهدد بوضع حد لخمس عقود من وجود السيناتور في السياسة. لكن هذه الادعاءات، إذا كانت صحيحة، تشير أيضاً سؤالاً ملحاً حول حنا: هل كان عميلاً للحكومة المصرية طوال الوقت، أم مجرد انتهازي محظوظ صادف ميزة الوصول لموقع نفوذ دولي؟

مسار غريب

وأشارت الصحيفة إلى أن مكتب التحقيقات الفدرالي يحقق في هذا السؤال بالذات. لكن الفحص الذي أجرته الصحيفة لمئات الصفحات من ملفات المحكمة والسجلات التجارية والمقابلات مع ما يقرب من اثني عشر شخصاً عرفوا حنا أو تعاملوا معه، يُقدم نظرة ثاقبة على المسار الذي سلكه خلال

بدايته الوعرة - وصعوده السريع.

وفي غضون بضع سنوات، تحول من رجل أعمال مثقل بالديون لا يستطيع حتى دفع فاتورة غرفة الطوارئ بقيمة 2000 دولار، إلى وسيط قوة دولي يتفاخر بمجموعته من ساعات رولكس أمام دبلوماسي في القاهرة.

بالإضافة إلى التحقيق في الفساد مع مينينديز، تلقت الصحيفة إلى أن مكتب التحقيقات الفيدرالي يسعى لتحديد ما إذا كان جهاز المخبرات المصري قد سعى للحصول على معلومات من مينينديز من خلال صديقة حنا نادين مينينديز، التي تزوجت من مينينديز في عام 2020.

ويسعى العملاء الفيدراليون أيضاً إلى تحديد علاقة حنا بجهاز المخبرات المصرية، ومتى بدأت هذه العلاقة، حسبما قال شخصان مطلعان على الأمر.

وأشارت الصحيفة إلى أن مينينديز وزوجته سافرا إلى مصر في أغسطس، قبل شهر من اعتقالهما، حيث التقى السيناتور بالرئيس عبد الفتاح السيسي، وفقاً لشخصين مطلعين على الأمر.

ولم تعلق الحكومة المصرية علناً. وعلى موقع يوتيوب، أشاد بعض المؤثرين المؤيدين للحكومة المصرية بما جاء في التحقيق، قائلين إنه أظهر كيف تقوم مصر بعمل جيد في حماية مصالحها.

بداية متواضعة

وأوضحت الصحيفة أن حنا كان يبلغ من العمر 22 عاماً عندما وصل إلى الولايات المتحدة عبر نظام قرعة التأشيرة في عام 2006، بعد سنوات قليلة من وفاة والده، وفقاً لشخص مطلع على مسيرته. وقال ذلك الشخص إنه بدأ العمل في شركة تنظيف والتحق بفصول اللغة الإنجليزية.

وعلى الفور، أظهر نشاطاً تجارياً، إذ أنشأ شركة للنقل بالشاحنات، وهي الأولى في قائمة طويلة من الشركات التي ظهرت تحت اسمه.

واشترى حنا منزلاً في بايون بولاية نيوجيرسي مقابل 450 ألف دولار من بائع كان يرتاد الكنيسة المصرية التي كان يرتادها. ويبدو أنه اشترى المنزل دون دفعة أولى، وحصل على رهن عقاري مقابل سعر الشراء الكامل، حسبما تظهر سجلات العقارات.

بحلول عام 2011، كان حنا قد انتقل إلى تجارة السيارات الفاخرة، وتقدم بعرض لرجل أعمال صيني. وكان حنا يتفاوض مع وكلاء بورشه ومرسيدس بنز في نيوجيرسي لشراء سيارات جديدة نيابة عن رجل الأعمال، الذي سببها بعد ذلك للعملاء في الصين.

ولكن بعد أن قامت شركة رجل الأعمال، بوستو نيويورك، بإرسال 3.6 مليون دولار إلى حنا وشركائه، لم يقدموا سوى سيارات بقيمة 2.9 مليون دولار فقط، كما قال رجل الأعمال في دعوى قضائية رفعت في عام 2012.

وفازت شركة بوستو نيويورك بحكم ضد حنا وشركائه بسبب فارق الـ 705 آلاف دولار، لكن حنا لم يمثل أمام المحكمة ولم يدفع ما كان مستحقاً له، حسبما تظهر السجلات.

وسرعان ما بدأت المشاكل القانونية التي يواجهها حنا تتفاقم. وأظهرت سجلات المحكمة أنه اتهم في دعاوى قضائية بكتابة شيكات دون رصيد، من بين أمور أخرى، مما أدى في النهاية إلى تحصيل ما لا يقل عن 890 ألف دولار من الأحكام.

في عام 2014، اتهم حنا بالقيادة وهو في حالة سكر بعد أن قال ضباط الشرطة إنهم وجدوه فاقداً للوعي في مقعد السائق في سيارة متوقفة في أوردليل بولاية نيوجيرسي. وعندما نُقل حنا إلى المستشفى، قالت الشرطة إنه هدهدهم عدة مرات، بحسب ما نشرته الشرطة المحلية.

وأشارت الصحيفة إلى أن المحامي الذي مثله في المحكمة، آندي أصلانيان، سيقدم حنا في نهاية المطاف إلى شبكة متشعبة من الأصدقاء وشركاء العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى توجيه لائحة الاتهام ضد مينينديز.

وفي المقابلات، قال أصلانيان إنه ساعد حنا بعد أن علم أنه كان بمفرده في البلاد. وفي مرحلة ما، شارك أصلانيان مساحة مكتبه معه، وأمضيا بعض وجبات العشاء معاً في العطله.

وقال أصلانيان عن حنا: «لقد اعتبرته ابني».

وفي ذلك الوقت، كان لدى أصلانيان سبب للقلق. رفع أحد المستشفيات دعوى قضائية ضد حنا في عام 2017 مطالباً بالآلاف الدولارات من الفواتير الطبية غير المدفوعة. وقد فاتته سنوات من دفع أقساط الرهن العقاري والضرائب، وفقاً لسجلات المحكمة، مما أدى في النهاية إلى خسارة منزله في بايون بسبب حبس الرهن في عام 2018.

وعلى الرغم من معاناته المالية في الولايات المتحدة، بدأ أن حنا كان على علاقة وثيقة بالحكومة في مصر.

وأوصى حنا مصر بمنح أصلانيان وظيفة تمثيل مصر في نزاع عام 2016 حول ميني - وكان يُفترض أن يكون مسكناً للممثلين العسكريين المصريين وعائلاتهم - في شرق رذرفورد، نيوجيرسي، كما قال أصلانيان لصحيفة ذا ريكورد.

وكان أصلانيان، الذي التقى حنا حوالي عام 2009، هو من عرفه على زوجة مينينديز المستقبلية، نادين أرسلانيان. وقال إن الثلاثة كانوا غالباً ما يتسكعون بعد العمل في مطعم فرنسي مملوك للمطور فريد دايبس - الذي اتهم أيضاً في قضية الفساد إلى جانب حنا ومينينديز.

في نوفمبر 2017، أنشأ أصلانيان وحنا شركة تسمى Halal EG IS، وكان غرضها إصدار شهادات اللحوم الحلال. وسيقوم دايبس بتقديم الدعم المالي للمشروع.

وبعد ثلاثة أشهر، بحسب لائحة الاتهام، بدأت صديقتهم نادين بمواعدة مينينديز.

صعود مفاجئ

لفتت الصحيفة إلى أن دوجلاس أنطون التقى حنا لأول مرة في عام 2017 من خلال نادين، التي كانت تقابل أنطون في ذلك الوقت. ويتذكر أنطون أنها قدمت حنا باعتباره أحد أقرباء شخص رفيع المستوى في الحكومة المصرية.

وقال أنطون إنه لم يكن متأكدًا تمامًا مما يفعله حنا في عمله، بخلاف أنه كان بمثابة نوع من الاتصال مع مصر.

وخلف الكواليس، وفقاً للمدعين العامين، كان حنا يرسل رسائل نصية مباشرة إلى المسؤولين العسكريين والحكوميين المصريين. طوال عام 2018، كان حنا مشغولاً بإعداد اجتماعات لتعريفهم بالسيد مينينديز. وجاء في لائحة الاتهام أن السيناتور بدأ في استخدام منصبه لتحقيق مصالح مصر، بما في ذلك عن طريق كتابة رسالة خفية لمسؤول مصري كان يحاول إقناع أعضاء آخرين في مجلس الشيوخ الأمريكي بالإفراج عن 300 مليون دولار من المساعدات العسكرية لمصر.

جاءت جهود حنا في الوقت الذي كان فيه المسؤولون المصريون يضغطون بقوة على أعضاء الكونغرس لرفع القيود المفروضة على المساعدات، والتي فرضها المشرعون رداً على سجل الحكومة السيئ في مجال حقوق الإنسان. واعتبر المسؤولون في القاهرة القيود بمثابة إهانة لدولة كانت شريكة للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب والتجارة والأمن الإقليمي لسنوات.

أنت اتصالات حنا بثمارها بشكل جيد في ربيع عام 2019.

وقال ممثلو الادعاء إن الحكومة المصرية منحت فجأة شركته، Halal EG IS، الحق الحصري في إصدار شهادات الحلال على جميع الأغذية الأمريكية الموردة إلى مصر.

ونوّهت الصحيفة إلى أن القرار أثار القلق في جميع أنحاء الصناعة، ذلك أن حنا، وهو مسيحي، ليس لديه خبرة في شهادات الحلال. باعتباره الشخصي، لم تكن الشركة تعمل حتى حصلت على الاحتكار.

في دعوى قضائية في عام 2020، أوضح حنا أنه حصل على الموافقة لأن الحكومة المصرية أرادت انتزاع أي سلطة إصدار شهادات حلال من جماعة الإخوان المسلمين، وهي حركة إسلامية شوهتها مصر باعتبارها جماعة إرهابية، لحرمانها من الموارد المالية.

وكتب حنا أنه وبسبب فقره للخبرة في الشريعة الإسلامية، فقد زودته الحكومة المصرية بأئمة وأطباء بيطريين لتدريبه.

قبل تأمين الاحتكار، كتب حنا، أنه كان لديه شركة أخرى كانت تقوم بالفعل بشحن البضائع إلى مصر نيابة عن الحكومة، وكانت تتلقى طلبات العطاءات من مكتب وزارة الدفاع المصرية في واشنطن. وقال حنا إنه بصدد إنشاء شركة أخرى تتولى شحن كل ما يبيعه الجيش الأمريكي إلى مصر.

واتهم المدعون في وقت لاحق مينينديز باستدعاء مسؤول رفيع المستوى في وزارة الزراعة الأمريكية لثني وزارة الزراعة الأمريكية عن التدخل في أعمال الاستيراد الخاصة بحنا، والتي أدت إلى رفع أسعار موردي اللحوم في جميع أنحاء العالم. في السابق، كان تُجرى عملية التصديق في الولايات المتحدة من خلال عدد قليل من الشركات.

ويزعم المدعون أن السيناتور كان لديه الدافع لمساعدة حنا لأن حنا كان يستخدم شركته الحلال لتحويل أموال الرشوة إلى مينينديز.

بعد الاحتكار، كان حنا يعيش حياة فارهة. يقع المقر الرئيس للشركة في إيدجوتر، نيوجيرسي، أسفل الشارع من شقة حنا الفاخرة الجديدة المطلية على نهر هدسون، في مبنى تملكه عائلة ديبس.

وقالت الصحيفة إن الرجل الذي فقد منزله للتو بسبب عجزه عن دفع الرهن أصبح لديه الآن ما يكفي من المال لمساعدة أصدقائه في سداد قروضهم العقارية. في يوليو 2019، قال ممثلو الادعاء، إن حنا استخدم شركته حلال لدفع حوالي 23000 دولار للرهن العقاري الخاص بالسيدة نادين.

ولكن سرعان ما اكتشف مكتب التحقيقات الفيدرالي. وهددت الحملة بنسف كل شيء. في نوفمبر 2019، قام عملاء فيدراليون بتفتيش منزل حنا ومكتبه، وصادروا الأجهزة الإلكترونية والأوراق ودفاتر الملاحظات وألبوم الصور وحتى سيجارة ذهبية.

وخلال التفتيش، استجوب العملاء الفيدراليون حنا بشأن اتصالاته في مصر، بما في ذلك مع أحد موظفي السفارة، حسبما قال حنا في دعوى قضائية. وقال إن عائلته بأكملها تعيش في مصر.

وبعد بضعة أشهر، ومع عدم ظهور أي اتهامات جنائية، طلب حنا من النيابة العامة إعادة متعلقاته. ومن بين الأشياء المضبوطة سلسلة اشتراها في إيطاليا، وساعتي رولكس قال إنها هدايا، وزوج من الأقران قال إنه صممها لوالدته وتبلغ قيمتها حوالي 15 ألف دولار.

تحت لائحة الاتهام

بحلول عام 2020، قال المسؤولون الفيدراليون إن شركة حلال التي يملكها حنا أصبحت في الأساس كياناً حكومياً مصرياً، وفازت باحتكار موسع للتحكم في عملية إصدار الشهادات لجميع الأطعمة والمشروبات التي تُشحن إلى مصر من أي مكان في العالم، وفقاً للصحيفة.

ومع ازدهار أعماله، قال ممثلو الادعاء، إن حنا خصص وقتاً للتأكد من استرضاء نادين. وفي يونيو 2021، اشترى 22 سبيكة ذهبية بأرقام تسلسلية فريدة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 40 ألف دولار، وفقاً للمدعين العامين. وقال ممثلو الادعاء إن عملاء اتحاديين عثروا في وقت لاحق على اثنتين من سبائك الذهب في منزل مينينديز.

أدى التوسع السريع في أعماله إلى قيام حنا بالسفر كثيراً وفتح مكاتب في أوروغواي والهند والبرازيل ومصر ونيوزيلندا. وتظهر الصور المنشورة على الإنترنت اجتماعه مع سفراء وكبار الشخصيات من جميع أنحاء العالم لمناقشة التجارة مع مصر.

في العام الماضي، ترك حنا انطباعاً لا يُنسى لدى أحد الدبلوماسيين الغربيين السابقين في القاهرة. وقال الدبلوماسي، الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، إن حنا تأخر ساعة عن موعد الغداء دون أي تفسير أو اعتذار. وناقشوا عملية إصدار شهادات الحلال، وذكر حنا البلدان التي كانت تشكو من الأسعار التي كان يفرضها.

اعتقد الدبلوماسي أن حنا كان شخصية كبيرة لدرجة أنه كتب عنها في مذكراته: «كان يرتدي بدلة باهظة الثمن إلى حد سخيف، وساعة رولكس ذهبية، وخواتم ذهبية. وتحدث بثقة، ولكن بهدوء، لذلك كان عليك الاستماع حقاً». وأضاف: «في غداءنا الثاني، أمضى حوالي عشرين دقيقة يحدثني عن مجموعته من ساعات رولكس».

وبعد توجيه الاتهام إليه، ظهر حنا أمام قاض في محكمة المقاطعة الفيدرالية في مانهاتن الأسبوع الماضي، مرتدياً قميصاً أزرق فضفاضاً وبنطلوناً. وأطلق سراحه في اليوم نفسه بعد دفع كفالة بقيمة 5 ملايين دولار، والموافقة على ارتداء جهاز مراقبة تحديد الموقع.